آفاق

اجواء صنعاء (٧)

■ يبدو لي أن لكل يمني مقاما رفيعا ونصيبا من المحبة في قلب الرئيس علي عبدالله صالح ، وكل من قابله أو حضر مجلسه أو صادفه أو استمع إليه يشعر بذلك الشغف والاعتزاز الذي يكنّه لشعبه ووطنه وقد كان من حظي انني قابلته على انفراد ثم جلست في مجلسه لأستمع إليه وأتعلم.

سألني وهو الأدرى مني عن الامارات بعد زايد، وقد أسهب في الثناء على الراحل الكبير وعلى دوره القومي وما أظهره من مودة ومحبة لليمن واليمنيين وتحدث عن الصداقة الحميمة التي ربطته بزايد والتي كانت لخير الشعبين كما أثنى على الشيخ خليفة بن زايد الذي تمرس بالحكم في مدرسة والده لأكثر من ثلاثين عاما، تؤهله لنيل «الدكتوراه» في فن إدارة الحكم وسياسة الناس والارتقاء بالشعب الشقيق ، وقال أن العلاقات اليمنية الإماراتية مرشحة لمزيد من الأزدهار والتعاون الأخوي، وأنه شخصيا يهتم بمتابعة كل كبيرة وصغيرة في ملف العلاقات.

وفي المجلس كان الحديث متشعبا وذا شجون وكان الشعب اليمني هو الحاضر على الدوام: التاريخ والحضارة ، هموم المرحلة ، تطلعات وآمال واشواق المستقبل ، إشاعة الثقافة الصحيحة في كل مناحي الحياة ولفت نظري قوله أن من أهم وأبرز ماتحقق بعد الوحدة اليمنية المباركة هو المدونة القانونية الفقهية التي اخذت الأرجح من مختلف المذهبي الاسلامية وهي بذلك عكست الاجتهاد الديني المتنور بعيدا عن التعصب المذهب الذي طالما حرض العوام على بعضهم البعض لأهداف سياسية وأطماع دنيوية بينما الجميع ينتمون إلى الدين العظيم الواحد وإن تعددت اجتهاداتهم في الفروع بما هو رحمة للناس ، وإعمال للعقل الذي هو اساس التكليف.

فضل النقيب

الرئيس تحدث عن أحزاب المعارضة في اليمن بود كبير قلت لنفسي: لو سمع القوم لقالوا هو واحد منا ونحن لاندري وشتان بين مشرق ومغرب أليس الرئيس هو أب الجميع ، ولقد نعى على أحد الاحزاب الكبيرة انحصار أطره القيادية العليا من مناطق معينة وحثه على التمثيل الوطني الذي لالبس فيه وشكا حزب آخر كبير من ضعف موارده التي تحول بينه وبين عقد مؤتمره العام فأمر الرئيس بالتمويل من الدولة، وقس على ذلك صنعاء الاحزاب التي تمنح التعددية مذاقها النوعي فهي لاتجد ملجأ إلا الرئاسة والرئيس قلت لنفسي مرة أخرى: ايتها الأحزاب في أرض الجنتين : ألم تقرأوا قول الله سبحانه وتعالى: «وأما بنعمة ربك فحدث».

كيف وصلت أيها الاخ الرئيس الى هذه القناعات النبيلة ؟ أجاب : الديمقراطية ليست هبة أو غرسة يمكن استنباتها ببساطة في غير مكانها وزمانها .. الديمقراطية معاناة وثقافة ونضال ورعاية حادبة من الحكم وإذا كنا قد بدأنا مسيرة الألف ميل فهذا لايعني اننا وصلنا الى نهاية الشوط بضربة معلم يواصل : انظر الى اوروبا ، لقد وصلت الى القناعات الديمقراطية بعد لأي ومعاناة وكفاح مرير ضد الأفكار المناوئة ودفعت كل ذلك ثمنا مناسبا، ونحن الآن لدفع الثمن، ولو كنت أحاسب الناس على مايقولون لما خطونا شبرا واحدا.

يتذكر التأسيس وغرس المحبة والعض على الجراح.. إنه لاينسى ابدا يلتفت الى عبدربه منصور (النائب) ماذا قلت لكم إبان حرب ٩٤: لا أريد ان يسفك دم إنسان في عدن إننا لانهدم التاريخ والإخاء الوطني ولكننا نصنعه ونجعل منه مدماكا لبناء يمني لايقهر ولايضام ولايتراجع الى الوراء يهز النائب رأسه موافقا.

في مجلس الرئيس يتعملق اليمن بالمحبة والأمل وأشعر أنا الغائب عن الوطن – الأم انني قد ولدت من جديد .

التحويلات والعمالة

(الغربة تنقص منك ماجئت تأخذ منها)

أحلام مستغانمي

المغتربون والمهاجرون يرفدون التنمية ويسهمون في تحسين أوضاع الفقراء، هذا ماخلص إليه تقرير دولي صدر مؤخرا يقول إن تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأم على مستوى العالم وصلت إلى (٩٣) بليون دولار خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٣) فهناك ٤ مليارات شخص يعيشون خارج بلدانهم الاصلية وهؤلاء يقومون بتحويل بعض من دخلهم إلى أوطانهم حيث يساعدون تنمية بلدانهم بشكل كبير ورفع مستوى ذويهم اقتصاديا.

محاسن الحواتي

إن التحويلات بعد الحادي عشر من سبتمبر تقلصت كثيرا أي أن هذا الحدث أثر في اقتصاديات كثير من الدول ومنها بلادنا حيث تراجعت نسبة التحويلات وتقلصت ايضا أسواق العمل وسدت أبوابها في وجه العمالة اليمنية، كما ربطب التحويلات بالارهاب في لحظة وعي غير عادلة أو منصفة ،إن التحويلات عامة ترتبط بحاجة الافراد وحاجة التنمية وينبغي تشجيع التحويلات وإعادة النظر في مسألة تحسين عملية التحويل وتقليص تكاليفها وتطوير الانظمة الرسمية التي تمر عبرها التحويلات، فبلادنا في حاجة الى ربط أبنائها بوطنهم والاستفادة من مدخراتهم واستثماراتهم.. وكثير من اليمنيين المغتربين يسلكون طرقا غير رسمية لتحويل مبالغهم للداخل (عبر أشخاص أو غيرهم) تجنبا لتكاليف التحويل لاعتقادهم أنه الأسلوب الافضل أو ربما لعدم وجود الجهة التي تدعم جهودهم ، ويشير التقرير الى انه (عندما يتباطأ النمو في البلدان النامية ترتفع التحويلات والدول المتقدمة لن تتأثر كثيرا من هذه التحويلات، فمثلا المهاجرون في الولايات المتحدة الامريكية ينفقون حوالي ٩٣٪ من دخلهم داخل الولايات المتحدة ويرسلون فقط ٧٪ للوطن) إن النسبة المتواضعة من التحويلات هذه تسهم في تنمية البلدان النامية إلى حد ما ويأتي الجانب الآخر والذي يمثل إشكالية أخرى في الدول الفقيرة «العمالة» وماتعيشه من بطالة داخل بلدانها وفي دول المهجر.. إن أسواق العمل تلفظ غير المؤهلين ولاتعبأ بهم فلا مكان لعمالة غير مدربة في أسواق تطورت في شروطها واحتياجاتها .. إننا أمام اشكالية البطالة وعمالتنا غير المؤهلة ، نقف مكتوفي الايدي ويزداد العبء عبئا.

إن توفر فرص العمل يتطلب معرفة احتياجات سوق العمل المحلي للعام القادم والاعوام التي تليه أولا كما يفترض حصر المؤهلات التي تحتاجها فرص العمل الموجودة والمتاحة، ولمعرفة كل ذلك لابد من دراسة اقتصادية دقيقة للواقع ومن ثم يبدأ تدريب العمالة (التي في سن العمل) على المهارات المطلوبة.

هذا عن سوقنا المحلية أما عن سوق العمل الخارجي خاصة دول الجوار (الخليج والقرن الافريقي) كخطوة أولى، كانت هناك خطة قبل عامين لدراسة سوق العمل في بعض دول الجوار للبدء في تأهيل عمالة يمنية لتلبية حاجة هذه السوق إلا أن الافكار الجيدة غالبا لاتجد طريقها إلى الامام.. فالبطالة موجودة كظاهرة في معظم دول العالم ولكن بنسب متفاوتة وهي عبء ثقيل على المجتمع يقود إلى ظواهر اجتماعية سلبية عديدة .. بإمكان الجهات المختصة أن تقوم بوضع خطة أو استراتيجية طارئة أو عادية لدراسة أسواق العمل المحلية والخارجية والعمل على تدريب وتأهيل العمالة والشباب بكيفية منظمة وخلال فترة زمنية محددة وارسالهم بعد ذلك لسوق العمل مع ضمان حصولهم على عمل في الداخل أو الخارج حتى لا يشعرون بالاحباط والفشل.

إن العمل على تطوير آلية تشجيع تحويلات المغتربين والمهاجرين وغزو اسواق العمل بالداخل والخارج بالعمالة المؤهلة والمدربة سيخفف كثيرا من العبء الاقتصادي والمعيشي على الأفراد وعلى الوطن ويسهم في التقليل من حدة الفقر وخفض نسبة البطالة والجريمة و.. الخ.

الاستفادة من تجارب الآخرين لاتقلل من جهودنا السابقة ومحاولاتنا في الرقي بواقعنا ولأن العمالة المدربة رهان غير خاسر في علاقات الدول نجحت كثير من المجتمعات في فرض عمالتها عالية التأهيل على دول متقدمة.. إن تأهيل العمالة وتنظيم عملية إرسالها لسوق العمل قد يكلف الأموال والوقت والجهد لكن عائده اكبر بكل المقاييس وأن الوقت للعمل بذلك فأسواق العمل لاتجامل أحدا ولاتبقى إلا ماينفعها، لقد خسرنا مواقعنا في سوق العمل في الدول الاخرى وعلينا استعادة هذه المواقع .

على ضوء التعداد

السبيل لصياغة المستقبل

عبده محمد أحمد الحمامي

■ على مدى ٤٢ عاماً من عمر الثورة المجيدة لم تتوقف المشاريع التنموية الجديدة يوماً واحداً في جميع محافظات الجمهورية اليمنية وذلك من أجل توفير الرخاء وتوفير فرصة حياة تليق بالشعب اليمني العظيم، وتحقيق الأمن والاستقرار.

على مدى ٤٢ عاماً تم إنجاز وتحقيق الكثير من المشاريع.. وفي عهد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله، منذ توليه الرئاسة وقيادة سفينة هذا الوطن إلى بر الأمان في السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م وعلى مدى ٢٦ عاماً والانجازات المستمرة والعطاء للرئيس القائد الذي جسد بأفعاله أن الرئاسة أو القيادة ليست مقعداً للاسترخاء ولكنها عبء ثقيل في خدمة الوطن والمواطن.

وقد تفرد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالحنكة والخبرة في إدارة شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وإضافة إلى ما حققه من إنجازات تاريخية عظيمة تمثلت في:–

- ● أهم منجز تحقق للوطن ألا وهو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً.
- ● اكتشاف النفط.
- ● إعادة بناء سد مارب العظيم.
- ● تحقيق الديمقراطية.
- ● انشاء المجالس المحلية.
- ● انشاء المصانع.
- ● شق وتعبيد وسفلتة الطرق التي أصبحت تربط جميع محافظات الجمهورية وعزلها وقراها.
- ● دعم حق مشاركة المرأة سياسياً.
- ● اختيار اليمن مركزاً للتنمية ودعم الديمقراطية.
- ● إضافة إلى افتتاح العديد من المشاريع التنموية وإنجازات إضافية أخرى.

هذا بعض مما تحقق على الصعيد الداخلي.. أما الإنجازات التي تحققت على صعيد السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، فقد كان أهمها وأعظمها هو تحقيق ترسيم الحدود مع دول الجوار المملكة العربية السعودية الشقيقة، وأيضاً مع سلطنة عمان الشقيقة.. واستعادة الجزر اليمنية أيضاً بالطرق السلمية والقانونية.

كما جعل فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية علاقات بلادنا متميزة مع كافة دول العالم ،العربية، والإسلامية، والدولية.

ويكفي الاشارة إلى أن لدى الجمهورية اليمنية عدد (٥٢) بعثة دبلوماسية معتمدة ومقيمة إضافة إلى التمثيل غير المقيم منتشرة في قارات العالم.

وأيضاً تمتلك الجمهورية اليمنية عدد (٢٤) مبنى سفارات متفرقة في أنحاء العالم.

كما تمتلك الجمهورية اليمنية عدد (٢٧) مبنى سكن لرؤساء البعثات إضافة إلى مباني القنصليات العامة.

ورغم هذه الإنجازات المستمرة، فإننا لا نتلمس آثارها كما ينبغي وكما هو مفروض ومنطقي.

وتأتي عملية التعداد للمساكن والسكان في هذه الأيام لوضع مشكلة "زيادة عدد السكان" في إطارها الصحيح حيث تعاني الكثير من دول العالم من هذا الخطر المخيف ألا وهو "خطر التزايد السكاني وحجمه المخيف" الذي يجعل من الصعب على الدولة بمكان الحفاظ على مستوى المعيشة لمواطنيها.

وعملية التعداد هي السبيل لصياغة المستقبل بالشكل الذي نرضاه لأنفسنا جميعاً.

العالم العربي تحت الحصار

عاطف الغمري

● أصبحت السياسات القائمة على تجاهل متغيرات رئيسية في العلاقات الدولية، وتحول في قواعد عمل النظام الدولي، بمثابة انتظار لتصاريف القدر، وإذعان لما يأتي به القدر، وأنه لا قبل لأحد بما هو مقدر ومقسوم.

ولما كانت السياسة لا تقوم على هذا النحو، ولأن السياسة هي نشاط إنساني محوره الإنسان، فإن أولى وظائفها هي ابتداع وابتكار وسائل وأدوات وأفكار التعامل مع ما تغير، بحيث تكون شريكا فيها، لأنها أولاً وأخيراً مسألة علاقات دولية، لكل طرف فيها دور ومسؤولية.

والعالم الآن بسياساته وعلاقاته ليس هو نفسه العالم، الذي استقر العالم العربي من قبل على التعامل معه، حسب نمط من القواعد، كانت له صفة الاستقرار على طول خمسين عاما، وبناء على استراتيجية عالمية انقسم فيها العالم الى معسكرين متصارعين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدأ الغرب بقيادة أمريكا إدارة علاقاته الدولية وفق سياسة خارجية شيدت على أساس استراتيجية الاحتواء التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٤٧، وهي الاستراتيجية التي هدمت ودفنت تحت أنقاض بناء السياسة الخارجية الذي تهاوى منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وأقيمت مكانه سياسة خارجية جديدة ومختلفة تماما، أعلنت رسميا من البيت الأبيض في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، ووصفت بالسياسة الخارجية الهجومية، وهو وصف أطلقه كثيرون من المختصين بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة.

وإذا كان العالم العربي قد واصل تعامله مع السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، بنفس قواعد تعامله التقليدية والنمطية معها، وهي قواعد بطل مفعولها، وهو ما يجعل نتائجها ترتد سلبا على من يعمل بها، فإنه مازال ينتظر تصاريف القدر، حتى بعد إعادة انتخاب الرئيس بوش لولاية ثانية، وقد تأكد مع إعادة تشكيل المواقع الرئيسية في حكومته، استمرارية نفس النهج القائم على مفهوم إعادة صياغة أوضاع الشرق الأوسط، وخريطته الاقليمية، واستكمال ما كان قد بدأ في فترة ولايته الأولى، منذ هز المنطقة بالضربة العسكرية في العراق، لتهيئتها لمشروعات التغيير الشامل من الداخل سياسيا واقتصاديا وأمنيا وثقافيا. ولما كانت توجهات هذه المشروعات، كما نشرت تفصيلاتها في الولايات المتحدة، مرتبطة ارتباطا عضويا وثيقا بمصالح الأمن القومي الأمريكي، وجزءا من السياسة الخارجية، المعبرة مباشرة عن هذه المصالح، فإنها بالضرورة لايمكن أن تكون متوافقة مع المصالح القومية والحيوية والأمن القومي للشعوب العربية، لأنها لم تأت نتيجة حوارات، وتفاهم، وتنسيق، وتوفيق بين الاحتياجات والمتطلبات الحيوية، لكنها أتت تعبيرا منفردا عن أصحاب هذه المشروعات.

وكما لا يخفى على أحد فإن الفريق الذي يتولى في حكومة بوش صياغة هذه المشروعات، ثم تنفيذها، هو فريق عقائدي تحتل اسرائيل مركزية تفكيره، وهي مرجعيتهم في كل مايتعلق بالسياسات التي تتبع في الشرق الأوسط ككل. وعلى سبيل المثال فإن هذا الفريق (المحافظون الجدد) هو الذي كلف عقب فوز الليكود في انتخابات اسرائيل عام ١٩٩٦، بوضع خطة الإنقلاب على عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، والتي سلمت الى نيتانياهو رئيس الوزراء الجديد عندئذ، لتكون دليلاً ارشادياً لسياسته وهو ماتم بالفعل.

ولقد استطاعوا أن يجعلوا من تغيير العالم العربي والشرق الأوسط، من زاوية نظرتهم العقائدية، نوعاً من التوجه القومي الأمريكي، تساعدهم على ذلك حملات التثقيف التي تلعب فيها الدور الرئيسي جماعات اليمين المسيحي التي يتزعمها بات روبرتسون وجيري فولويل، بالاضافة الى منظمات أخرى، تحاول ان تغرس في عقول الرأي العام فكرة خبيثة، تقول إن الاسلام نفسه كدين وعقيدة هو مصدر الارهاب والعنف، وليس مجرد جماعات وحركات متطرفة.

ولقد صدرت كتابات عديدة عن كبار الكتاب والمفكرين من قيادات فريق المحافظين الجدد، تعلن بالتفصيل ان حرب العراق لم تكن سوى المدخل الى مشروع تغيير العالم العربي الاسلامي من الداخل تغييرا شاملا. كما أن تقارير صدرت عن مركز أمريكان انتربرايز، وهو قلعة المحافظين الجدد، تقرر ان حرب بوش على العراق، ليس هدفها العراق في حد ذاته، بل مواصلة مشروع التغيير ونشر الديمقراطية والاصلاح في المنطقة كلها. وأخيراً ذكر جيمس بيكر وزير الخارجية في حكومة بوش الأب، استمرار بوش في ولايته الثانية في استكمال هدفه المعروف بنشر الديمقراطية في ارجاء الشرق الأوسط.

ولا أحد يجادل في أن الديمقراطية تتصدر قمة اولويات مطالب الشعوب العربية، ليس لمجرد كونها مطلبا سياسيا، انما لأنها هي حائط الصد لأي هجمات وأطماع خارجية، ولأنها الطريق الوحيد لتنمية اقتصادية حقيقية، ولصحوة انسانية داخل المجتمعات، واللحاق بالدول التي تقدمت، واكتساب مكانة لها ثقلها واحترامها في المجتمع الدولي. ولهذا فإن تراخي الدول العربية في تبني خطاب الرأي العام العربي، يبني جداراً فاصلا بينها وبين الرأي العام، ويجعل ظهر الدول مكشوفا للهجمة القادمة من الخارج. حسب طبيعة السياسة الخارجية الهجومية - ويبقيها امام هذه الهجمة، بلا سند من الداخل. وهو تطور خطير ينبع من نقطة البداية في هذا المسار، من اللحظة التي انفصلت فيها السياسات المتبعة عن المتغيرات الرئيسية الجارية في العلاقات الدولية، وقواعد عمل النظام الدولي - فهي بلا لغة خطاب مع الاستراتيجيات الجديدة في العالم، وبلا لغة خطاب مع الرأي العام في الداخل.

أي أنها قد تجد نفسها في مرحلة ما محاصرة من ناحيتين: - من الخارج ومن الداخل، أضف الى ذلك أن التحرك الخارجي أصبحت له وسائل التأثير في الداخل، منذ انتقال خط المواجهة مع العدو السوفييتي القديم من خارج الحدود الى داخل الدولة، واعتبار هذا الداخل هو خط المواجهة، وباستخدام وسائل نظرية التحريض من الداخل في اتجاه الأنظمة، فضلا عن جسور الاتصال الجديدة والمتنوعة مع الداخل، والتي جاءت ضمن خطة العمل لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

العالم لم يعد هو العالم الذي كان قائما قبل ثلاث سنوات. فنحن قد انتقلنا الى مرحلة جديدة تدار بسياسات مختلفة، وقواعد عمل غير تقليدية، وغير نمطية، ولعبة العلاقات الدولية لم تعد مثلما كانت. والنقطة المحورية في هذا التحول، ان النظام الدولي الجديد يبنى على فكرة ان الشرق الأوسط أو العالم العربي على وجه التحديد، هو منطقة أزمة العالم لسنوات طويلة قادمة، وأشد هذه المناطق تهديدا للأمن العالمي. ومعنى هذا فإن العمل بمنطق الاذعان لما يأتي به القدر، هو بمثابة انفصال تام عن النظام العالمي، لأن السياسات ليست مسألة قدرية، لكنها صناعة فكر، ودور، وواجب، ومسؤولية.

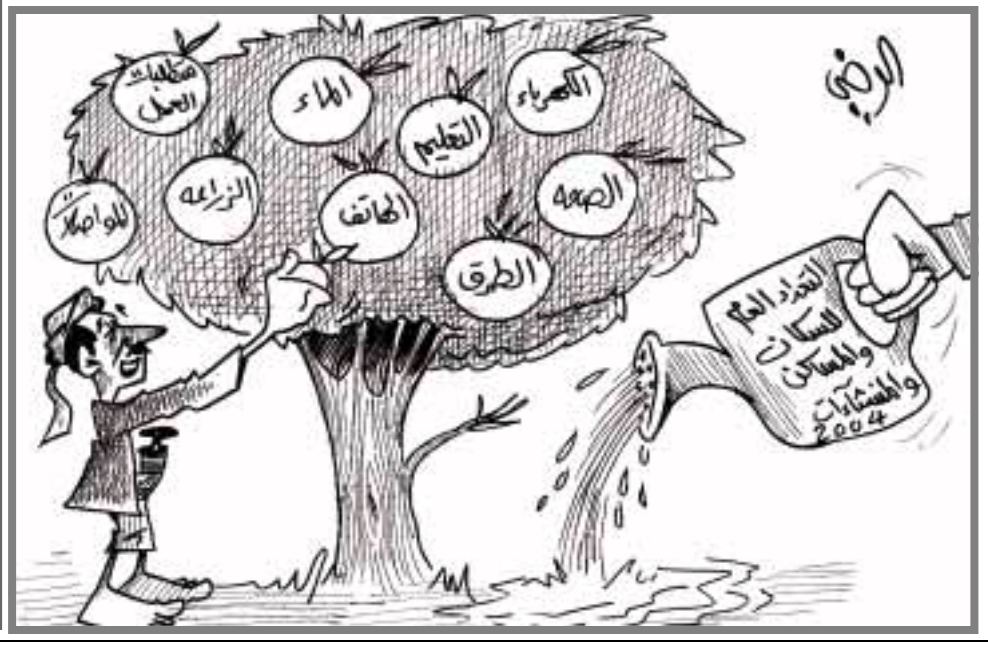

اليمن ومجلس التعاون

نبيل سيف الكميم

■،، يراقب المتابعون للشأن الخليجي ما ستخرج به قمة المنامة التي ستجمع زعماء دول مجلس التعاون الخليجي في قمتهم القادمة بالعاصمة البحرينية المنامة تجاه كل ما يتصل بالتطورات والمستجدات التي تشهدها الأوضاع في المنطقة والعالم خاصة وان حرص الدول الست المكونة لهذا الإطار الاقليمي على عقد قمتهم في موعدها هو من أكسب هذه الاجتماعات حيوية على صعيد تعزيز مسيرة مجلس التعاون منذ تشكيله حتى الآن.

وتحظى قمة قادة دول مجلس التعاون بالمنامة بأهمية أكبر كون العديد من المراقبين هم من يعولون على هذه القمة النظر والبت في العديد من القضايا الجوهرية خاصة وانها التي تأتي عقب التطورات والأحداث الاخيرة التي شهدتها المنطقة وتتصدر هذه القضايا موضوع انضمام اليمن للعضوية الكاملة بمجلس التعاون.. اذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف الجديدة التي أبرزتها تحديات ظاهرة الارهاب والتي باتت تتهدد باخطارها الأمن الاقليمي برمته فضلاً عن التحديات الأخرى الأمر الذي يفرض معه ضرورة وجود تعاون وتكامل اقليمي يحمي المصالح المشتركة لدول المنطقة .. وحيال ذلك يتفق غالبية المراقبين بأن قمة المنامة هي قمة التحديات لانها معنية بحسم الكثير من الأمور المعلقة والخروج برؤية واقعية تحقق الأهداف المتوخاة من هذا الاطار الاقليمي ومن بين ما ينتظر من قمة المنامة هو البت في مسألة عضوية اليمن الكاملة في مجلس التعاون بعد أن تجاوزت قمة مسقط التحفظات حول هذه القضية وخرجت بقرارات هامة عبرت عن قناعة غالبية قادة الدول الخليجية الست بأهمية ادماج اليمن ضمن المنظومة الخليجية وأطر تكوينات مؤسسات مجلس التعاون الخليجي.

وكانت هذه الخطوة محط تقدير واشادة من قبل الكثيرين ممن يحملون فكراً عروبياً وقومياً في دول الخليج وفي اليمن واليوم فإن السؤال الذي يضع نفسه أمام قادة مجلس التعاون الخليجي وبين يدي قمة المنامة هو هل سيخرج القادة وتخرج القمة بقرارات أخرى أكثر واقعية تعترف بأن النسيج الاقليمي سيظل غير مكتمل دون عضوية اليمن الكاملة فالأمن الاقليمي كما تفرضه مجريات الواقع الراهن التي تؤكد حتمية تشابك المصالح بين دول هذه المنطقة باعتبار ذلك هو من سيسهم في تعزيز عوامل الأمن والاستقرار خاصة اذا ما ادركنا بأن أمن دول مجلس التعاون الاقليمي وكذا مصالحها الاقتصادية هي من ترتبط باليمن ضمن حلقات متداخلة ومتكاملة – وليس اقل من ذلك أن تعي دول مجلس التعاون الخليجي أن اليمن وهي التي لاتسعى لقرارات انفصالية أو لحظية تتخذها قمة المنامة تضمن لها الانضمام والعضوية الكاملة في مجلس التعاون الخليجي لاشك أنها التي تعي تماماً أن الأهم من الحصول على العضوية الكاملة في المجلس – هو اعادة النظر في بعض السياسيات التي تحكم العلاقات بين دول هذا الاقليم وخاصة على الصعيد الاقتصادي والتي تبدو فيها دول مجلس التعاون هي المستفيدة من اليمن وليس العكس على الرغم مما تواجهه من معضلات تنموية ونمو سكاني متزايد مع أن الواجب الأخوي هو كان من يقتضي ولازال من دول مجلس التعاون تقديم الدعم والمساندة لأشقائهم في اليمن وصولاً إلى مايهيء لهم الفرصة للحاق بالركب الذي قطعته دول مجلس التعاون الخليجي منذ العام ١٩٨١م والاندماج في هذا الكيان.

وهو مايطرح سؤالاً أكثر الحاحاً أمام قمة المنامة حول الرؤية والتوجه الخليجي المستقبلي تجاه اليمن المتصل بكيفية اسهام دول مجلس التعاون الخليجي في عملية تأهيل اليمن حتى تصبح مؤهلة للانضمام الكامل لعضوية مجلس التعاون – فإذا كان مشروع مارشال قد اعاد اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية فيما قام الاتحاد الاوروبي باعادة تأهيل الدول التي كانت منظوية في اطار المنظومة الاشتراكية على إثر تفكك هذه المنظومة بداية تسعينات القرن العشرين بما مكنها من تجاوز الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعايش فيها ومن ثم إلحاقها بقطار الاتحاد الأوروبي ، فقد كان الأحرى بدول مجلس التعاون الخليجي التي تجمعها باليمن روابط الإخاء والعقيدة إلى جانب الشراكة الاقتصادية وعوامل الجوار والتداخل الجغرافي والتشابك الديموغرافي أن تضع جدولاً بأولويات إلتزاماتها تجاه تأهيل اليمن للالتقاء بها .. سواءً كان ذلك من خلال تقديم تصور يشمل نقاطاً محددة تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي أن مسئولياتها وإلتزاماته تجاهها تنتهي عند سقف معين أو من خلال اقتراح صيغة لمشاركة خليجية واحدة في عملية التأهيل الاقتصادي والتنموي لليمن حتى تصبح قادرة على الإسهام في تعزيز مسيرة المتغيرات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية وصولاً إلى ايجاد صيغة تكاملية وتجربة رائدة تشكل الأنموذج والقاعدة والمرتكز لقيام الوحدة العربية الشاملة على أساس من التعاون والشراكة التي تعود بثمارها وخيرها لصالح هذه الأمة وتطورها وازدهارها.